S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/950
3 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل الرسالة المرفقة، المؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، التي تلقيتها من مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتوجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى رسالة المدير العام.

(توقيع) كوفي ع. عنان

041297 041297 97-34976

المرفق

رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

أشير إلى مرفق الرسالة المعممة بوصفها الوثيقة S/1997/930 المؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، التي تتضمن تعليقات العراق على الإحاطة الإعلامية التي قدمها قائد فريق عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وغطت الإحاطة حالة المسائل الخمس الوارد وصفها في الفقرة ٧٥ من التقرير المرحلي الموحد الرابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية (S/1997/779، التذييل). وقدمت ملاحظات على هذه الإحاطة، مرفق طيه نسخة منها، إلى المجلس بناء على طلب أعضائه (انظر التذييل).

وفي الوثيقة S/1997/930، يخلُص العراق إلى أن المسائل المشار إليها لا تحتاج إلى المزيد من الإيضاح. غير أن العراق لا يقدم أي أساس لتأييد ما خلُص إليه. ولهذا السبب فإن فريق الوكالة الدولية يعتزم زيارة العراق خلال الأسبوع الثالث من كانون الأول/ديسمبر في محاولة لتوضيح هذه المسائل الخمس. ومن المتوقع أيضا أن يتناول الفريق مسائل هامة أخرى في مجال التحقق، مثل استخدام الطائرات الثابتة الأجنحة داخل العراق.

وترى الوكالة أن تسوية المسائل الخمس سيقدم المزيد من التأكيدات بأن الصورة المتماسكة من الناحية التقنية للبرنامج النووي السري للعراق هي صورة شاملة وأنه لا توجد أنشطة خارج هذه الصورة. وعلاوة على ذلك، فإن الفهم الأكمل للإنجازات التقنية للبرنامج النووي السري للعراق سيمكّن الوكالة من وضع مخطط لأنشطتها في مجال الرصد والتحقق المستمرين بطريقة ملائمة.

وأكون ممتنا لو أمكن توجيه انتباه مجلس الأمن إلى هذه الرسالة.

(توقيع) محمد البرادعي

تذييل

ملاحظات الإحاطة الإعلامية للوكالة الدولية للطاقة الذرية المقدمة
إلى مجلس الأمن في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧

١ - طلب مجلس الأمن إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١ أن يضطلع بمهمة تقنية محددة. ويرد بيان بالتقدم المحرز حتى الآن في هذه المهمة في الوثيقة (S/1997/779، التذييل). وتسهم المعلومات الواردة في هذه التقارير المرحلية في الأساس التقني الذي يقيِّم مجلس الأمن بناء عليه ما إذا كانت الوكالة قد أتمت مهمتها بصورة مرضية، مع إيلاء اعتبار خاص لتدمير وإزالة القدرات النووية للعراق وجعلها عديمة الضرر.

٢ - وتوضح الفقرة ٧٩ من التقرير الرابع أنه لا بد أن يوجد شيء من عدم التيقن في أية عملية تحقق تقني ويؤكد أن مدى مقبولية عدم التيقن هذا هو أمر يقدر على صعيد السياسات وليس على الصعيد التقني. وبالنسبة لهذا الاعتبار الخاص، سأوجه انتباه مجلس الأمن إلى الفقرة ٦ من تقرير مفوضي اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة (S/1997/922، المرفق) والتأكيد بأن دور الوكالة يتمثل في تقديم تقارير بالوقائع إلى مجلس الأمن. ويتمثل دور المجلس في تحديد ما إذا كان يمكن تفسير تلك الوقائع بصورة مواتية.

٣ - وتسجل الفقرة ٨٣ من تقرير الوكالة أن الوكالة تركز معظم مواردها على تنفيذ خطة الرصد والتحقق المستمرين فيما يتعلق بامتثال العراق لالتزاماته بمقتضى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى تعزيز هذه الخطة تقنيا.

٤ - وتقدم الفقرة ٧٥ موجزا لخمس مسائل تتفاوت من حيث الأهمية، والتي لم تتم بعد تسويتها بصورة مرضية مع الجانب العراقي. وكانت هذه المسائل موضعا لمناقشة محدودة داخل مجلس الأمن ويبدو من طبيعة هذه المناقشة أنه قد يكون من الملائم بالنسبة إليّ أن أقدم المزيد من الإيضاح بشأن كل موضوع من هذه المواضيع.

١ - تقديم بيان خطي واف بشأن عضوية اللجنة الحكومية المكلفة في جملة أمور بتقليل الأثر الناجم عن انتهاك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أدنى حد ممكن، وبشأن اختصاصات هذه اللجنة ومدة عملها

٥ - لم تختلق الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجود لجنة حكومية. وقد قدمها الجانب العراقي في سياق استعراض تقدم به في أيار/مايو ١٩٩٧ بناء على طلب الوكالة، تناول فيه الاستراتيجية التي تبعها العراق

لحماية المواد والمعدات والوثائق والمباني ذات الصلة ببرنامجه النووي السري وإخفائها وإنقاذها وتدميرها من طرف واحد.

٦ - وسيتذكر المجلس أن الإجراء الأولي الذي اتخذه العراق من أجل تقليل الأثر الناجم عن انتهاك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أدنى حد ممكن، كان الإنكار التام لوجود برنامجه النووي السري واتخاذ تدابير لإزالة جميع الأدلة المادية على وجود هذا البرنامج.

٧ - وكما ذكرت، فإن وجود "اللجنة الحكومية" قد أعلنه الجانب العراقي خلال الاستعراض المقدم في أيار/مايو ١٩٩٧ وقد طلبت إلى نظيري الأقدم، الدكتور جعفر ضياء جعفر، الرئيس السابق للبرنامج النووي السري للعراق أن يقدم المزيد من الإيضاح بشأن مهمتها.

٨ - ورد الدكتور جعفر بأنه نظرا لأن هذه اللجنة تخضع لرئاسة نائب رئيس الوزراء طارق عزيز، فإنه سيسعى للحصول على إذن قبل الرد. ومنذ ذلك الوقت اختار العراق التمسك بموقف مفاده أن اللجنة، التي أعلن العراق عن وجودها طوعا في أيار/مايو ١٩٩٧، لا توجد ولم يكن لها وجود.

٩ - ويرجع رفض الوكالة لقبول هذا التناقض إلى أن مثل هذه اللجنة قد تكون جهاز لتقرير السياسات واتخاذ القرارات لآلية معاصرة للإخفاء.

٢ - المساعدة الخارجية للبرنامج السري العراقي

١٠ - ضم ما يسمى بمخبأ وثائق مزرعة دار حيدر مجموعة من عدة مئات من صفحات المعلومات المتعلقة بمشاركة هيئة المخابرات العامة العراقية، المخابرات، في البرنامج النووي السري العراقي. وكما هو مسجل في تقرير الوكالة (S/1997/779، التذييل) فإن الجانب العراقي أنكر مبدئيا دور المخابرات ولكن عندما ووجه بنسخ من الوثائق الخاصة العراقية تبيّن الدور الذي اضطلعت به المخابرات في المشتريات السرية، ذكر أنها تشكل عنصرا ضئيلا جدا في المشتريات الإجمالية لمشروع البتروكيماويات - ٣. وجرى أساسا توضيح جانب المشتريات، بالرغم من بقاء بعض التساؤلات المتعلقة بمصير البطاريات المتخصصة، المشتراة بواسطة المخابرات، من أجل الاستخدام المحتمل في دائرة تفجير سلاح نووي.

١١ - وتتضمن ملفات المخابرات أيضا بعض المعلومات المتعلقة بعروض لم تطلب بتقديم المساعدة إلى البرنامج النووي السري العراقي والتي رئي أنها تبرر إجراء المزيد من الاستقصاء. وقد تمسك العراق طويلا باستراتيجية تجنب تقديم معلومات طوعا بل وقصر نطاق المعلومات التي يقدمها على مدى معارفنا في تقديره. وتقرر لذلك مطالبة العراق بتقديم معلومات عن جميع العروض الهامة لتقديم المساعدة إلى برنامجه النووي السري.

١٢ - وبدأت في عام ١٩٩٦ مناقشات وفقا لهذه المبادئ عندما أعلن الدكتور حليم الحجاج نائب رئيس هيئة الطاقة الذرية العراقية طوعا أنه يحتفظ بملف لهذه الأمور، وعرض إتاحته للوكالة الدولية للطاقة الذرية في المستقبل القريب. وكانت المناقشات اللاحقة بشأن هذا الموضوع تقابل عادة ببيانات من الدكتور الحجاج بأن الشخص المسؤول عن هذا الملف إما "في إجازة" أو "في إجازة مرضية" أو غير موجود لأسباب أخرى. وعند تناول المسألة خلال زيارة الفريق التقني في تموز/يوليه ١٩٩٧، أُخطر الفريق بأنه قد تم، لأسباب خفية، تدمير هذا الملف. ومع ذلك أجرى الفريق مناقشة مع الدكتورين الحجاج وجعفر، ولكن لم يـُرد أي مسؤول من هذين المسؤولين الإدلاء بأي شيء ذي قيمة.

١٣ - وظل الموضوع في طريق مسدود حتى أثاره وزير الثقافة والإعلام العراقي، الدكتور همام غافور، خلال مشاركته في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعقود في فيينا في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وحاولت الوكالة مرة أخرى إقناع الجانب العراقي بأن المعلومات المقدمة طواعية أكثر أهمية بكثير من المعلومات المستخلصة، ولكن الدكتور غافور أكد مجددا طلب العراق بأن تكون المعلومات عن كل حالة محددة على حدة. وبعد مناقشات عديدة، قدمت الوكالة في نهاية المطاف إلى الدكتور غافور، كمثال على المعلومات المتاحة للوكالة، رسالة من أحد المسؤولين (ورمزه 15B) ونظيره في هيئة الطاقة الذرية العراقية (ورمزه 15S) - وهما نفس المسؤولين اللذين تبادلا الرسائل بشأن مسائل المشتريات السرية. وتشير الرسالة التي قدمت كعينة إلى الدكتور غافور إلى أن المخابرات كانت على ثقة بأن مصدر المساعدة صحيح وجدير بالمتابعة. وبالرغم من وجود علامات في الرسالة تبين أن هيئة الطاقة الذرية العراقية كانت أكثر حذرا، فإنها تتضمن طلبا من الهيئة بأن تسعى المخابرات للحصول على عينات من المصدر.

١٤ - وقد أشرت من قبل أمام مجلس الأمن إلى أنه في حالة اقتناء العراق على نحو مباشر لمواد نووية صالحة للاستخدام في الأسلحة فإن ذلك سيشكل تحديا بالغ الصعوبة أمام خطة الرصد والتحقق المستمرين. وهذا التحدي هو الذي يجعل من الأساسي حل جميع المسائل التي تنطوي عليها المساعدة الخارجية المحتملة المقدمة إلى البرنامج النووي السري العراقي. وفي هذه الرسالة الموجهة إليّ والتي تلقيتها في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، ذكر الدكتور غافور أنه "قام بالفعل باتصالات أولية عاجلة بشأن هذه المسألة" وسجل الحاجة إلى بعض الوقت الإضافي ليصبح قادرا على تقديم شيء ذي قيمة. وسجل الدكتور غافور تأكيداته بأن العراق يأخذ المسألة مأخذ الجد.

٣ - الدوافع وراء الأفعال التي نسبت إلى الفريق الراحل حسين كامل وأسفرت عن إخفاء كمية الوثائق والموارد والمعدات التي "اكتـُشفت" في مزرعة دار حيدر

١٥ - تجدر أيضا الإشارة إلى النص الوارد في نهاية الفقرة ١٤ من تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (S/1997/779، التذييل)، فيما يتعلق بزيارة الفريق التقني في أيار/مايو ١٩٩٧، وكان من المتوقع أيضا التوصل

إلى تفاهم بشأن أهداف ونطاق ومدة المحاولات المفترضة للراحل "حسين كامل ومجموعته" (عبارة أوردها السيد طارق عزيز) للإبقاء على البرنامج النووي إلى ما بعد نيسان/أبريل ١٩٩١.

١٦ - وتنص الفقرة ١٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) على أن يوافق العراق دون أي شرط على عدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية أو أي منظومات فرعية أو مكونات أو أي مرافق بحث أو تطوير أو دعم أو تصنيع تتصل بما ذكر أعلاه. وخلافا للالتزامات التي قبلها في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩١، كان العراق يقوم حتى ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٥ على الأقل بإخفاء بعض البنود المحظورة والاحتفاظ بها. وتثير الظروف عددا من الأسئلة:

(أ) متى جرى التخلي عن البرنامج النووي السري العراقي، إذا كان قد حدث على الإطلاق؟

(ب) هل كانت البنود المخزنة في مزرعة دار حيدر وتلك التي تردد أنها دمِّرت في المزرعة بالقرب من أبو غريب تشمل جميع البنود المحتفظ بها بصورة غير قانونية أو كانت مجرد مجموعة من نسخ الوثائق غير اللازمة ومعدات ومواد منخفضة القيمة؟ أو كانت مجموعة يمكن عرضها على اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتقديم إجابات شافية على الأسئلة التي كان من المحتمل أن تثور من مناقشتهما مع حسين كامل، وبالتالي يصبح في الإمكان بالنسبة للعراق أن يحتفظ ببنود أكثر قيمة؟

(ج) ما هو السبب الآخر المحتمل للاحتفاظ بالبنود المحصورة عدا نية إعادة بناء البرنامج؟

(د) متى جرى التخلي عن طموح إعادة بناء البرنامج، إذا كان هذا قد حدث على الإطلاق؟

١٧ - وجرى توجيه معظم المناقشات مع الجانب العراقي في عام ١٩٩٧ نحو استكشاف هذه المسائل بغية تحديد ما إذا كان هناك أي معلومات متاحة لتأييد الاستنتاج بأنه قد جرى التخلي عن البرنامج أو على الأقل جرى وقفه بصورة ملموسة. وقدم العراق الكثير من المعلومات المفيدة تذكر بالتفصيل حل برنامج مشروع البتروكيماويات - ٣ وإعادة توزيع الإدارات التي يتكون منها على أنشطة غير محظورة. غير أن رفض العراق تناول مسألة "حسين كامل" هي مسألة لا يمكن التنبؤ بها.

٤ - إدراج موجز في بيان العراق التام النهائي الكامل للمنجزات العملية والنظرية لبرنامجه النووي السري

١٨ - أثار العراق هذه المسألة للمرة الأولى في أيار/مايو ١٩٩٧. واختار العراق أن يتجنب الاستجابة للطلب على أتم وجه على أساس أنه يخشى أن يثير مثل هذا الموجز مناقشة ممتدة، والتي يمكن أن تزيد تأخير

تقييم مجلس الأمن لمدى امتثاله للفقرة ١٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١). وعرض العراق بصورة غير رسمية تقديم مثل هذا الموجز بعد، على سبيل الاستشهاد بقول العراق، "إغلاق الملف النووي".

٥ - تقديم الوصف الخطي الذي وعد به العراق لنظام الشراء الذي يتبعه فيما بعد انتهاء الحرب

١٩ - طلبت هذه المعلومات من العراق في محاولة بنّاءة لتجنب الخلط بين نظام المشتريات العراقي "غير المعلن" للمعدات غير المحظورة والمواد التي أعلن عنها في نهاية المطاف للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والشواغل المتعلقة بالمشتريات العراقية السرية من المعدات والمواد المحظورة أو غير المعلنة أو ذات الاستخدام المزدوج.

٢٠ - وتعتبر المعلومات المقدمة حتى الآن من العراق غير كاملة، ولكن ينبغي أن يكون تقديم المعلومات الناقصة مجرد مسألة إدارية. ولا تعتبر هذه المسألة ذات أهمية كبرى.

٢١ - وأشير مرة أخرى في الختام إلى الفقرة ٨٣ من تقرير الوكالة (S/1997/779، التذييل)، التي أشير فيها إلى أن الوكالة ليست بصدد "إغلاق ملف" استقصائها للبرنامج النووي السري للعراق وستواصل ممارسة حقها في استقصاء أي جانب من جوانب هذا البرنامج، ولا سيما عن طريق متابعة أية معلومات جديدة تتوصل إليها الوكالة أو تمدها بها الدول الأعضاء وتقدر الوكالة أنها تسوغ مواصلة الاستقصاء، وحقها في تدمير أية مواد محظورة تكتشف عن طريق تلك الاستقصاءات، أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر.

٢٢ - وأعتذر عن الطبيعة المطولة لهذه الإحاطة وأشكركم لانتباهكم.

_ _ _ _ _